أبوابُ الفعل الثلاثيّ
دراسة في المعطيات و المجال

م.م. مرتضى جليل طاهر
جامعة ذي قار/ كليّة العلوم الإسلامية

الملخص:

في هذه الدراسة نحاول أن نعطي تصورا يكشف في طياته مستوى التعالق بين المستويات اللغوية عبر النافذة الصرفية التي ترتقب في الإطلال على مدى تأثير الأبواب في صناعة الأسلوب التواصلي المطلوب ، والمجال المتاح للأبواب في التفيكر اللغوي الذي من شأنه التأسيس لمفاهيم ذات معطيات تحليلية أو تركيبية ينبغي سبرها واتخاذ موقف منها ، وذلك بواسطة القواعد الصرفية التي تناثرت هنا وهناك في مصنفات العربية والتي نعتقد بوفرتها إجمالا على النحو الذي يؤكد المستوى التعالقي بين أجزاء النظام اللغوي بمستوياته الدراسية المختلفة

على أن البحث يفترض وجود القيم الخلافية بين الأبواب على مستوى الدلالة كأصل موضوعي مركوز لدى الناطقين بحسب مدونات تلك المدة معتمدا الذائقة الدراسية في التراث مركز التفريق بعدها ذائقة قريبة من عصر الفصاحة لتشرع مرتكزات البحث بعد انفلات الدلالة الصرفية لخصوص الباب واستعماله الذي رافق ضياع الدالة الإعرابية في الاستعمال العام للعربية.

وإذا كانت الزاوية التي تنطلق منها الدراسة هي أبواب الفعل الثلاثي تحديدا كانت معالم الطريق برصد تجليات الترابط اللغوي من مجالها ، ذلك برصد آثارها كسلوك لغوي يستمد فعليته من الواقع المنجز، أو كضوابط تحدد بوصفها معيارا يرسمه الدرس الصرفي للقابل من السلوك اللفظي السليم ، الذي افترض كحقيقة مكتشفة يراد لها الديمومة، ونحن بين هذا وذاك نحاول تحديد هذه المفاهيم والأحكام وتحليلها بغية جلاء فاعليتها في ضوء مقبولية المعطيات اللغوية ، التي توسلها الصرفيون تارة، وفي ضوء المعطيات التي تخضع المعطيات نفسها للمساءلة تارة أخرى ليتحدد مجال الأبواب بصورة أقرب ما تكون للحقيقة اللغوية . كان المنطلق هو أثر الأبواب الذي رصدت الدراسة له مجالين مهمين - بحسب التصور اللغوي العربي - هما الضبط اللفظي والبعد الدلالي وهما ما يشكلان المحور الرئيس الذي تقوم عليه الدراسة .

الكلمات المفتاحيّة: (الأبواب ، الباب ، الأصل الدلالي ، الأصل اللفظي ، المغالبة)

أولاً/ الضبط اللفظيّ:

إن التقسيم الشائع للأبواب يتقوم بقسمتين إحداهما عقلية وأخرى استقرائية؛ فالقسمة العقلية تعطي الوجوه المحتملة لحركة عين الفعل الثلاثي بعد غلبة الفتح على فائه ، وهي حاصل ثلاث في ثلاث فتح وضم وكسر في فتح وضم وكسر، إذ لا تكون حركة العين في الثلاثي ساكنة أما ما يلاحظ في ظاهره ساكنا فقد وجهها الصرفيون بحسب قواعد الإعلال فالفعل قال يقول في ماضيه إعلال بالقلب وفي مضارعه إعلال بالتسكين[١]

من هنا تكون الوجوه المحتملة تسعة:

١ـ فعَل يفعُل (+)
٢ـ فعَل يفعِل (+)
٣ـ فعَل يفعَل (+)
٤ـ فعُل يفعُل (+)
٥ـ فعُل يفعَل (_)
٦ـ فعُل يفعِل (_)
٧ـ فعِل يفعَل (+)
٨ـ فعِل يفعُل (_)
٩ـ فعِل يفعِل (+)

لكن الاستقراء حدد ستة أبواب فهي المستعملة في كلام العرب وهي التي أشر عليها بعلامة موجبة.

على أن الزائد على هذه الستة يخرج على تداخل اللغات [٢] ـ وهو ملمح له ما يبرره وصفيا ـ استشعره اللغويون عموما ، الا إنهم حصروه في نطاق ضيق لا ندري بعده كم عدد التداخل الذي أهملته المدونة المعجمية ونصوص الاستشهاد بعد ضياع الأصول الأولى ؛ إذ لو قدر لها أن تضبط ربما كانت القسمة العقلية نافذة بالكامل ، بعد التنازل عن عدِّ التداخل المحصى بابا بنفسه في حال دراسة الظاهرة اللغوية بتمثلاتها الواقعية .

ثم هناك بنى صرفية في حدود اللسان العربي وكلامه ما يتجاوز حركة عين الفعل بالتسكين وهو ما يؤسس لوجود أبواب تربو على القسمة العقلية بفعليتها ولو على مستوى البنية السطحية ؛ إذ يعسر إرجاع اللهجة بعدها سطحا لبنية تتأصل على معطيات لهجة أخرى وهو ما يخلق مجالا أوسع من المجال المتصور في دائرة التفكير الصرفي ، بل يمكن إعادة النظر في أصل تصور الحركة على عين الفعل الأجوف بناء على معطيات علم الأصوات الحديث ومفاهيمه ما يعني أنَّ الفعل الأجوف خال تماما من حركة عين مضارعه فضلا عن ذوبانها في ماضيه على أساس الاعتراف بوجود الصائت الطويل فقط ، فبضميمة تصور نصف الصائت في أصله على نحو الأصل المرفوض **يشكل إدراجه في باب من الأبواب الستة بل التسعة** .

وعلى أساس تحديد المستعمل منها ـ على وفق التصور المعهود ـ تأتي أهمية معرفة الأبواب في **الضبط اللغوي** ؛ إذ الماضي المضموم العين لا يأتي منه إلا مضارع واحد وهو المضموم العين بحسب الاستقراء، و ذلك مما يسهل مؤونة الضبط في مقام التلفظ، وكذلك لا يوجد الضم والكسر أو العكس ، وذلك ما يضيِّق المجال في احتمالية تصريف الأفعال من جهة ضبط حركة العين أيضا، فضلا عن البعد الدلالي الذي تظهر ثمرته في تحصيل المعنى.

ثم تظهر **أهمية الضبط اللغوي** في باب ((فَعَلَ يَفعَل))؛ إذ لا يأتي هذا الباب إلا من الفعل الذي عينه أو لامه أحد الأصوات الحلقية، يقول الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)((و أما "فعَل يفعَل" فليس بأصل ومن ثَمَّ لم يجيء إلا مشروطا فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق:(الهمزة والهاء والحاء والعين والخاء والغين) إلا ما شذ)) [٣] **وعليه تتجلى القيمة المعرفية للأبواب في الإتقان اللفظي**؛ إذ لا تلفظ عين المضارع مفتوحة في غير هذا المورد وهو أن تكون العين أو اللام حرف حلق فتحقق هذا الباب يرتهن بتحقق القيد الوجودي فإن انعدم هذا القيد انعدم تحققه ، و الملاحظ أن هذا الباب غالبا ما يُعبَّر عنه بالفرعية [٤] أو عدم الأصالة لأنه خلاف الشائع الكثير من مخالفة عين مضارعه لعين ماضيه .

أما إذا وجد ذلك القيد وهو حلقية لامه أوعينه فتكون حركة مضارعه مفتوحة غالبا ما لم تأت لمغالبة يقول السيوطي(ت ٩١١هـ): ((و إن كان لغير مغالبة حلقي عين أو لام فقياس مضارعه الفتح و إليه يرجع عند عدم السماع هذا قول أئمة اللغة))[٥]، **وقد قيد السيوطي بعدم السماع والمغالبة لأنه قد سمع عن العرب ما يخرم هذه القاعدة** من ذلك قراءة" ينحتون" بفتح الحاء قال ابن جني (٣٩٢هـ) : ((أجود اللغتين نحَت ينحِت بكسر الحاء، وفتحها لأجل حرف الحلق الذي فيها كسَحَرَ يَسحَر)) [٦].

وإن جاء الفعل لأجل المغالبة ففيه خلاف وتفصيل على ما سيأتي.

وكذلك يلاحظ **الضبط اللفظي** في صياغة المصادر فالفعل المتعدي المفتوح اللام و مكسورها قياس مصدره "فَعْل" واللازم المكسور العين مصدره " فَعَل" و مفتوحها مصدره "فعول"[٧] إلا في حالات يؤمنها الجانب الدلالي .

و تظهر **الثمرة اللفظية** في بناء اسمي الزمان والمكان أيضا؛ إذ يبنى على زنة مفْعَل إذا كان الفعل صحيح اللام مضموم العين أو مفتوحها في المضارع نحو مَعْبَد و مَشْرَب ، ويبنى على زنة مفْعِل إذا كان الفعل مكسور العين في المضارع نحو مجلس أو كان مثالا صحيح اللام نحو موقف[٨]، ولا يخفى أن تغير حركة عين الفعل يتبعه التغير في نوع الباب .

وكذلك يظهر الضبط اللفظي في بناء الصفة المشبهة ؛ إذ تبنى من البابين الرابع والخامس فحسب ، ولكل باب أوزان مخصوصة وما لم يكن منهما و أريد منه الصفة المشبهة ، فلابد من تحويل للباب الخامس ولو على مستوى التقدير ، وهو ما نقف عنده في الأصل القادم .

وهذا الأصل ينجز معطى معياريا ، يستبقي الاستعمال في حدود التقعيد ، الذي يفرض نفسه على مستوى مثالي في زحمة التمرد اللغوي المنصهر في حركة الحياة المتسارعة في تحولاتها المتلاحقة، لكنه يبقى يمثل تلك القراءة المنسجمة مع واقع الفكر في المدونات اللغوية التي تتمثل

بإحكام اللغة كنتاج منضبط ، بفعل العامل الديني والقومي الذي نسجت على منواله معطيات المعرفة وتوجهاتها.

ثانيا: الأصل الدلالي:

هنالك دلالات صرفية تختص ببعض الأبواب في مستواها الوضعي و هو ما يرتب في بعض الأحيان قيمة صرفية تؤثر في مستوى التعلق النحوي ؛ إذ المُستوى الصرفي، والمستوى النحوي من الترابطِ بمكان؛ لأنَّ العلاقةَ بين الصيغةِ الصرفيَّةِ والوظيفة النحويَّة لا يُمكِنُ فصلُها في أغلبِ الأحيانِ، فاللزومُ في الفعلِ يُحدِّدُ العلاقةَ مع الفاعلِ، ويقصُرُها عليه والتعدِّي يُحدِّدُ علاقةَ المفعوليَّةِ بحَسَبِ درجةِ التعدِّي وهكذا. وبناءً على ذلك فإنَّ دالةَ النسبة يُرْمَزُ لها على مُستَويينِ: مُستوًى تصريفيٍّ وهو (دالَّةُ النِّسبة في الإفراد)، ومُستوىً نحويٍّ وهو (دالَّةُ النِّسبة في التركيب)، وهذا من ميزاتِ العربيَّةِ وخصائصها، وإلاّ فإنَّ اللغاتِ الأخر قد تختَلِفُ في بناء دوالِّها[٩]، فرُبَّما اقتَصَرتْ على جانبٍ دونَ آخر، ورُبَّما حوَتِ الجانبينِ معًا في بعضِ أبنيتها. فاللغاتُ تُقسَمُ إجمالاً على ثلاثةِ أقسام:

أ) اللغات العازلة (أو غير المُتصرِّفة):

وينمازُ هذا القسمُ من الناحية الصرفية (المورفولوجيا) بأنَّ كلماتها غيرُ قابلةٍ للتصرُّفِ، لا عن طريقِ تغيُّرِ البنية، ولا عن طريقِ لصْقِ حروفٍ بالأصلِ؛ فكُلُّ كلمةٍ تُلازِمُ صورةً واحدةً، وتدُلُّ على معنًى ثابتٍ لا يتغيَّرُ. وينمازُ من الناحية النحوية(السنتكس) ((بعدمِ وجودِ روابطَ بين أجزاء الجملة للدلالة على وظيفةِ كلٍّ منها وعلاقته بما عداه، بل توضَعُ هذه الأجزاءُ بعضُها بجانبِ بعض، وتستَفادُ وظائفُها وعلاقاتُها من ترتيبها، أو سياقِ الكلام، ويدخُلُ في هذا القسمِ اللغةُ الصينيَّةُ، وكثيرٌ من لُغاتِ الأممِ البدائيَّة))[١٠].

فالموقعُ له قيمةٌ صرفيَّة (مورفولوجية) فضلا على القيمة النحويَّة، وذلك يُلاحَظُ – مثلاً– في الأفعالِ الإنجليزيَّةِ، فالفعلُ (Teach) قد يكونُ فعلاً مُضارعًا وقد يكونُ فعلاً أمريًّا بحسبِ موقعه.

١– You Teach the boy **أنت تعلِّمُ الولد**

٢_Teach the boy علِّمْ الولد

فالتغيُّرُ المكاني لعبَ دورًا صرفيًّا؛ إذ الفعلُ (Teach) في الجملة الأولى يُناظِرُ الفعل (تعلم) في العربية، وفي الجملةِ الثانية يُناظرُ الفعلَ (علم) في اللغة العربية. وكما هو معلومٌ أنَّ العربيَّةَ لا تتغيَّرُ فيها القيمُ الصرفيَّةُ بتغيرِ الرتبِ والمواقعِ، بل الصرفُ مُسهمٌ رئيسٌ في تحقُّقِ النسبِ وليس مُتفرِّعًا عليها.

واللغاتُ العازلة تتغيَّرُ قيمُها النحويَّةُ بتغيُّرِ الأماكنِ؛ إذ ((يُحدِّدُ موضعُ الكلمةِ من الجملةِ علاقاتُها بسائرِ الكلماتِ ولو تغيَّرَ موضعُها لتغيَّرَ معنى الجملة... والمثالُ التقليديُّ الذي تورِدُهُ الكُتُبُ الفرنسيَّةُ الخاصَّةُ هو

– pierre fraffe paul

بير يضرب بول

فلو نقلنا Paul بول مكان Pierre لأصبَحَ بول هو الضارب وبير هو المضروب))[١١] .

والعربيَّةُ لا تعتَمِدُ ذلكَ إلاّ في حدودٍ خاصَّةٍ.

ب) اللغاتُ "اللصقيَّة" أو "الوصليَّة":

ينمازُ هذا القسمُ من ناحيتي الصرف ((المورفولوجيا)) و النحو((السنتكس)) بأن تغيّر معنى الأصل وعلاقته بما عداه من أجزاء الجملة((يُشارُ إليها بحروف تُلصَقُ به. وتوضَعُ هذه الحروف أحيانًا قبل الأصلِ فتُسمَّى "سابقة Prefixes" وأحيانًا بعده فتُسمَّى "لاحقة Suffixes"))[١٢]، فعلى المُستوى الصرفي تؤدِّي اللاحقة (er) في الإنجليزية مثلاً وظيفة اسم الفاعل نحو (teach يعلّم teacher معلِّم)،

ولمَّا كانت اللواصقُ تسهِمُ في إضفاءِ قِيمٍ أو دوالَّ جديدة للكلمة، فإنَّها – بشكلٍ طبيعي– تُحدِّدُ من نوعِ الوظائفِ النحويَّةِ التي يُمكِنُ أن تتحمَّلها، فالكلمةُ (teach) لها وظيفةُ المسند في الجملة، وتكونُ قابلةً للإسنادِ من هذه الجهة و(teacher) تتحمَّلُ وظيفةَ المُسند إليه، فضلاً على أنَّ بعضَ اللواحقِ تُستَخدَمُ للإشارةِ إلى علاقتهِ بما عداه من أجزاءِ الجملة .

ج) اللغات المُتصرِّفة:

وينمازُ هذا القسمُ من الناحية الصرفية بأنَّ كلماتها تتغيَّرُ معانيها بتغيُّرِ أبنيتها، ومن الناحية النحويَّة بأنَّ أجزاءَ الجملة يتَّصِلُ بعضُها ببعض بروابطَ مُستقلَّةٍ تدُلُّ على مختلف العلاقات، وذلك كاللغةِ العربيَّة، ((فإنَّ كلماتها تتغيَّرُ معانيها بتغيُّرِ أبنيتها ... هذا من ناحية الصرف، وأمَّا من ناحية التنظيم، فإنَّ عناصرَ جُمَلِها يتَّصِلُ بعضُها ببعض عن طريق روابطَ مُستقلَّةٍ تُشيرُ إلى مختلف العلاقات))[١٣].

والمُلاحَظُ أنَّ جملةَ الدوالِّ في اللغةِ العربية تتكوَّنُ من نظامينِ:

الأوَّل: النظام الصرفي:

وهذا النظامُ يقومُ على أساسِ الإلصاقِ نحو حُر وحُرِّية، وقُريش وقُرَشي، وعلى أساس الصيغة،أي على أساسِ تغيُّرِ المبنى نحو عَلِمَ يعلمُ علمًا. ولا يُلاحَظُ أساسُ العزلِ فيه، بمعنى لا تُحدَّدُ القيمُ الصرفيَّةُ في اللغةِ العربيَّةِ عن طريقِ الرُتبة.

الثاني: النظام النحوي:

وهو يقومُ على ثلاثةِ أُسس: أساس الإعراب، وأساس الإلصاق، وأساسِ العزل، لكن الذي نؤكد عليه من ذلك هو الفاعلية الصرفية في مستوى الترابط التركيبي في النظام اللغوي العربي، وهذه الفاعلية يظهر اثرها في مستوى التواشج الذي يحدد مجال الصحة التركيبية و مجال البعد الدلالي الذي يصحب سلامة التركيب ، ذلك في المجال الوضعي أما إذا تعديناه الى المجال الاستعمالي فإن البنية الصرفية تشكل علامة مهمة في رصد الدلالة المتولدة من المعنى الجديد .

من هنا نحاول أن نرصد مجموعة من الآثار الدلالية المتصورة للأبواب:

الأول ـ دلالة المغالبة:

قبل الولوج في هذه الدلالة علينا ان نقدم مقدمة تتعلق ببيان المعنى الاصطلاحي للوزن والصيغة فهما على قسمين أحدهما يقول ان الصيغة والوزن بمعنى واحد، يقول الرضي(ت٦٨٦هـ): ((المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيأتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه.)) [١٤]، والآخر يرى التمايز بين الصيغة والوزن فالوزن ما ينطبق عليه التعريف السابق والصيغة كذلك بقيد احتوائها على دلالة مخصوصة [١٥] فبينهما عموم وخصوص مطلق فكل صيغة وزن وبعض الوزن ليس بصيغة فصيغة ((فاعل)) تدل على ذات اتصفت بالفعل وهي وزن و فعلل كجعفر وزن ليس له دلالة مخصوصة، وإذ تحصلت لنا مقولة الدلالة فنحن نقف أمام ثنائية الدال والمدلول القائمة على اعتباطية العلاقة سواء أكان الدال موضوعا بالوضع الشخصي أم بالوضع النوعي ذلك ما يتيح المرونة الكافية لانزلاق المعنى في وجهة المجاز أو تعدده في رحاب الاشتراك وما يحدد المعنى عندئذ القرينة التي هي الاخرى تتعدد بحسب نوعها وسياقها، **وربما نلاحظ ها هنا قرينة يمكن ان نسميها بقرينة الباب.**

إذا تبينت هذه المقدمة المنهجية نعود إلى باب المغالبة ، فقد ذكر الصرفيون باب المغالبة عند الحديث عن دلالة الفعل الثلاثي المجرد وتحديدا صيغة "فعل" فهي تأتي لمعان كثيرة لخفتها[١٦] ، لكنها تختص في احد أبوابها الثلاثة وهو باب "نَصَر"بما يسمى بـ "باب المغالبة" والمغالبة في اللغة تعني القهر جاء في المعجم الوسيط "غلبه غَلْبا وغَلَبَة: قهره" [١٧] أما في الاصطلاح فهي كما يقول الرضي (ت٦٨٦هـ): ((أن يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر فلا يكون إذن إلا متعديا نحو كارمني فكرَمته أكرُمه)) [١٨] وقد عرفها نظام الدين النيسابوري بقوله((هي ان تذكر بعد المفاعلة مسندا إلى الغالب منهما)) [١٩].

ومن كلا التعريفين تتجلى نقطة مركزية **وهي أن باب المغالبة يرتكز على وجود طرفين لأنها تقوم على المفاعلة و المفاعلة تشكل نسبة محايدة بين نسبة الصدور ونسبة الاتصاف** فالفاعلُ في العربيَّةِ ينتمي إلى قسمينِ من النسبة (من قامَ بالفعل)، وهو ما تُعبِّرُ عنه نسبةُ الصدور. ومن

اتَّصفَ بالفعلِ وهو ما تُعبِّرُ عنه نسبةُ الاتِّصاف. **وفي ضوءِ ذلك يُلاحَظُ أنَّ العربيَّةَ حينَ تفقُدُ جهةَ الصُدور أو البادي، أو عندما تضربُ عنه صفحًا، تميلُ إلى إبرازِ المعنى على وفق النسبة الاتِّصافيَّة، ولو بشكلٍ مُتفاوتٍ في مواردها.**

فمن ذلك الميلانِ الجُزئي الذي يُمكِنُ أن يُشكِّلَ **نسبةً مُحايدةً بين نسبةِ الصدورِ ونسبة الاتِّصاف**، وهو ما نُلاحظُهُ في صيغةِ المفاعلة، فعندما تأخُذ (فاعل) يُلاحظُ فيها جهة البادي بوضوحٍ، نحو (ضارب زيدٌ عمرًا)، فزيدٌ هو البادي، لذا يتحقَقُ بعلامةِ الإسنادِ، ويشغلُ مُهمَّة العمدة في الكلام، ويسبقُ المفعولَ به؛ لأنَّ الترتبَ الزمني لحصولِ الفعلِ يبدأ منه أوَّلاً، فهو المُتصدِّي والبادي ومنشأُ الفعل وشرعةُ وجودِهِ، فكأنَّ العربيَّةَ أناطت به مسؤوليةَ الشروعِ على طريقة الحق لمن سبق ، فكانَ له نسبةُ الشروع، ولعمرٍو نسبةُ الإيقاع مع أنَّ قوّامية إحداث الضرب لا تأتي إلاّ من الطرفين. يقول أحمد الحملاوي: ((فاعل يكثُرُ استعمالُهُ في معنيين: أحدهما التشارك بين اثنينِ فأكثر، وهو أن يفعلَ أحدُهما بصاحبه فعلاً يقابله الآخر بمثله، وحينئذٍ يُنسَبُ للبادي نسبةُ الفاعلية وللمقابلِ نسبة المفعوليَّة))[٢٠].

وعند فقد البادي تميلُ العربيَّةُ نحو اللزوم، ويظهَرُ ذلك في صيغة (تفاعلَ) إذ ((اشتهرَ في أربعةِ معانٍ: أوّلها التشريكُ بين اثنينِ فأكثر، فيكونُ كلٌّ منهما فاعلاً في اللفظِ مفعولاً في المعنى بخلافِ فاعل المُتقدِّم، وذلك إذا كانَ فاعل مُتعدِّيًا لاثنينِ صار بهذه الصيغة مُتعدِّيًا لواحدٍ كجاذبَ زيدٌ عمرًا ثوبًا وتجاذبَ زيدٌ وعمرٌو ثوبًا، وإذا كانَ مُتعدِّيًا لواحدٍ صارَ لازمًا كخاصمَ زيدٌ عمرًا. وتخاصمَ زيدٌ وعمرٌو))[٢١].

لذلك نجد الرضي في باب المغالبة نص على تعدية فعلها لأن معنى التعدية ((أن يجعل الفعل بحيث يتوقف فهمه على متعلق بعد أن لم يكن كذلك)) [٢٢] وذلك ما يؤسس للفعل قابلية ارتباطية بأكثر من عنصر اسمي بحيث يشكل دالتين دالة فاعل ودالة مفعول لذلك يلاحظ عند فقد سمة التعدي ان العنصر الثالث " أي المفعول" في حالة انفصام تام عن نظامها لذلك يتم التوسل بتغيير بنية الفعل أو بزيادة الجار عند التعدية.

والملاحظ ان أمثلة الصرفيين مقتصرة على صيغة فاعل في باب المغالبة ــ وهو ما يوحي بقلة هذا الأسلوب أو ندرته في الاستعمال ــ لكن ذلك لا يمنع من سراية الحكم لما تجري عليه المفاعلة نحو صيغة تفاعل لاشتراكهما في علة الحكم.

بعد معرفة الفعل الذي على اساسه تقوم المغالبة ونعني به باب المفاعلة يمكن أن يحدد فعل المغالبة ، **إذ اشترط الصرفيُّون في باب المغالبة أن يكون الفعل من باب نَصَر ينصُر "فتح ضم"** يقول الرضي:((ومما يختص بهذا الباب بضم مضارعه باب المغالبة ونعني به أن يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر ، فلا يكون إلا متعديا . نحو كارمني فكَرَمته أكرُمه أي غلبته

بالكرم ، وخاصمني فخصمته أخصُمُه ، وغالبني فغلَبته أغلُبُه وقد يكون الفعل من غير هذا الباب كغلب وخصم و كرم ، فإذا قصدت هذا المعنى نقلته إلى هذا الباب)) [٢٣] .

ومعنى ذلك أمران:

١ــ ان الفعل إذا كان من باب نصر وجيء به مزيدا لأجل المفاعلة **فالمغالبة تأتي على بابها وهنا يتفق مجال المستوى الوضعي مع مجال المستوى الاستعمالي أو التداولي فالمستوى الوضعي يتقوم بدلالة الصيغة على أحد المدلولات الموضوعة لها لكون الصيغة مشتركة بين معان كثيرة كما أشرنا قبل قليل، والمستوى الاستعمالي ينتحل أثر القرينة المعينة من جهة إبراز ظهور الصيغة في المغالبة لأنها تنكشف حال تركبها مع الفعل الدال على المفاعلة:**

فعل دال على المفاعلة + فعل على باب نصر= فعل مسند للغالب ((مغالبة))

وهنا ينبغي إحراز دلالة فعل المفاعلة إذ قد يأتي التركيب بهذه الصيغة لكن الفعل له دلالة أخرى كالموالات والتظاهر بالفعل دون حقيقته نحو ناصرته فنصرني **فالمرجع في هذا الشأن المقاصد التي تستشف من القرائن إذ تخفت دلالة الهيأة التركيبية وتتعتم مع ما للباب من صورة أريد لها أن تتشدق في خصوصية العربية بهذا المعطى ، لتشترك ببعد لغوي عام يعتمد السياق مرجعا في تعيين المدلول من بين محتملات اللفظ** ، و أزيد ما يكون ذلك في فعل المغالبة إذا جاء على صيغة الماضي لأنها صيغة مشتركة بين ثلاثة أبواب:

ـ فتح ضم

ـ فتح كسر

ـ فتح فتح

٢ــ إن كان الفعل ليس من باب نصر وأريد منه المغالبة فإنه يحول إلى باب نصر للدلالة عليها ولذلك صور بحسب ماضيه ومضارعه وهي كالآتي:

أولاـ أن يكون الفعل ماضيا وله صورتان:

أ ــ أن يكون الماضي مضموما أي من باب شرُف فيصبح عند المغالبة شرَف.

ب ـ أن يكون مكسور العين أي من باب حسِب فيصبح عند المغالبة حسَب.

ثانيا: أن يكون الفعل مضارعا وللتغير صورتان:

أ ـ أن يكون المضارع مكسور العين أي من الباب الثاني وهو باب ضرب يضِرب فعند المغالبة يصبح يضرُب ، وكذلك من الباب السادس وهو باب حسب يحسِب إذ يصبح يحسُب.

ب ـ أن يكون المضارع مفتوح العين وهو الباب الثالث باب فتح يفتَح فيصبح عند المغالبة يفتُح .

هذه هي الصور التي يحدث فيها التغيير أما الصور المتبقية فلا يحدث فيها تغيير لأنها تأتي على باب نصر من غير تغيير .

ومن هنا فإن **التغير في دلالة الباب قد يكون على أساس السياق التركيبي** وذلك في أضرب الأبواب التي لا يحدث فيها تغيير ولكن وضع الباب في موقع المغالبة من الفعل الدال على المفاعلة بقيد الظهور المنعقد على هذه الدلالة والذي يمكن ملاحظته من المقال وقرائن الأحوال هو الذي يكشف المعنى المقصود، فترتهن الدلالة عندئذ بالبعد التركيبي والبعد التداولي **على أساس التعاضد لا الاستقلال.**

ومن هنا يصار إلى مبدأ أصالة التطابق في حال عدم توفر القرينة السياقية التي تتحصل من الدلالة الاستعمالية أو التداولية والتطابق يكون بين الدلالة الوضعية والدلالة التداولية إذ يقتضي الأصل التواصلي في رحاب التخاطب أن يكون المتكلم قاصدا من الكلام معناه الوضعي ما لم ينصب قرينة على إرادة معنى آخر[٢٤]، بناء على ذلك تكون الهيأة المنتجة للمغالبة كافية في وفاء المؤنة الوضعية **إذ يشكل تعالق الصيغتين نسبة انعكاسية تنصهر فيها الدلالات المحتملة في خارج نطاق التركيب** فينتج منها مدلول خاص وهو مدلول المغالبة ، إلا إن هذا المبدأ أكثر ما يؤديه هو الحجية كما يقول الأصوليون **وهو ما يفترض وجود متكلم نموذجي في مثل هكذا سلوك لغوي دقيق ، مفترضا أصالة البيان في مؤداه ، ما يجعل الأمر عصيًّا على من يفترض ورود الغفلة والاشتباه و إرادة التعمية والإجمال كمسارح طبيعية تفعل فعلتها في اللغة.**

وقد يكون التغيير على أساس تغيير الصيغة في فعل المغالبة **وهو بذلك يشكل دلالة وضعية أكثر تماسكا من الدلالة السابقة لان الهيأة الجديدة للفعل تفرض إحكاما للمعنى يفوق الإحكام السابق إذ تكون الهيأة المعدول إليها قد أسست مع المفاعلة دلالة وضعية كما في الحالة السابقة وقد أسست قرينة ذاتية على حصر صيغة المفاعلة في معناها و هي التي عبرنا عنها بقرينة الباب،** ومعنى ذلك أن البنية العميقة للصيغة يمكن الشعور بها على النحو الذي لا يقبل الاحتمال بل يكون الإحساس الفاضح مرجعية دلالية يمكن لها أن تقف الخصم الند الذي يحجز الاحتمال في غيرها من الدوائر وذلك الإحساس مرجعه إلى الخبرة اللغوية عند المتلقي والتي يعول عليها المرسل في حال إرادة الإبلاغ التام الذي رام نجاعته في بناء الرسالة .

هذا مع **فرض إثبات الأصل المعجمي** في حركة العين أما اذا كان المعجم قد رصد لها أكثر من رواية فالاحتمال ما يزال قائما، فالفعل حسب يروى بفتح العين في الماضي وبكسرها ، ويروى بضم العين وبكسرها في المضارع ، ومرجع ذلك إلى اللغات كما ذكر صاحب الصحاح والمزهر والتاج [٢٥]، ومعنى ذلك أن نرجع مرة أخرى إلى التوسل بالقرائن الخارجية لتحديد انحراف البنية السطحية عن البنية العميقة في حال توفر الانحراف بين ما طفا على السطح وما أُضمِر من المباني اللغوية.

كان ذلك في الفعل الصحيح والذي ليست عينه أو لامه حرف حلق إذ لكل منهما أحكامه الخاصة به وهي كالآتي:

١ــ الفعل المعتل:

إذا كان الفعل مثالا فإن الفعل يبقى على حاله في باب المغالبة إن كان ماضيا أما إن كان مضارعا فالفعل يكون مكسور العين في المضارع نحو واعدني فوعَدتُه أعِدُه ، إذ لم يأت من هذا الفعل مضارع مضموم العين .

وكذلك إن كان الفعل معتل العين واللام بالياء فالمضارع لا يأتي منه مضموم العين لأنه يوجب الانتقال من حالة لفظية خفيفة إلى حالة ثقيلة فالفعل باع يبيع لو جاء مضارعه مضموم العين (يبْيُع) فإنه يعل بنقل الحركة من الياء إلى الباء ومن ثَمَّ يعل بقلب الياء إلى الواو بناء على رأي القدماء [٢٦]، أما المحدثون فيقولون : إن الانتقال من الضمة التي هي صائت قصير إلى الياء التي تشكل في المقام نصف صائت ثقيل فتسقط الياء وتمد الضمة فتكون الواو التي هي صائت تام فلا يوجد قلب للصوت عندئذ ، [٢٧]وعلى كلا الرأيين تكون الكلمة (يبُوع) وهذا فيه ما فيه.

٢ــ الفعل الحلقي العين أو اللام:

إن الباب الثالث(فتح فتح) قد نعت بعدم الأصالة في كلام أهل العربية فوجوده معلل بداعي التجانس الصوتي في حال كانت فيه عين الفعل أو لامه أحد حروف الحلق، يقول الزمخشري: ((و أما فعَل يفعَل فليس بأصل ومن ثم لم يجئ إلا مشروطا فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق ... إلا ما شذ)) [٢٨]، وقال ابن يعيش شارحا لقول الزمخشري : ((وأما فعل يفعل فلم يأت عنهم إلا أن تكون العين أو اللام احد حروف الحلق وليس ذلك بالأصل إنما هو ضرب من التخفيف بتجانس الأصوات))[٢٩].

وذلك التجانس يمكن تصويره بأن الفتحة هي بعض الألف كما يقول القدماء أو هي صائت قصير بحسب المحدثين و ((إن حروف الحلق سافلة في الحلق يتعسر النطق بها فأرادوا أن يكون قبلها إن كانت لاما الفتحة التي هي جزء الألف التي هي أخف الحروف فتعدل خفتها ثقلها و أيضا فالألف من حروف الحلق أيضا فيكون قبلها جزء من حيزها وكذا أرادوا أن يكون بعد حرف الحلق بلا فصل إن كانت عينا الفتحة الجامعة للوصفين))[٣٠] .

وبناء على هذا الرأي حكي عن الكسائي أنه استثنى ما كانت عينه أو لامه حرف حلق وقال بلزومه الفتح نحو شاعَرته فشعَرته أشعَرُه وقد رد بأن ما فيه حرف حلق لا يلزم الفتح و أن أبا زيد قد روى شاعرته فشعرته أشعُره بالضم [٣١] .

ثم أن هذا الباب لم يخل من الشواذ نحو ما حكي في مادة خصم من كسر للقاعدة جاء في القاموس المحيط ((الخصومة الجدل خاصمه مخاصمة وخصومة فخصمه يخصِمُه غلبه وهو شاذ لأن فاعلته ففعلته يرد يفعل منه إلى الضم إن لم تكن عينه حرف حلق فإنه بالفتح)) [٣٢]

الثاني : بناء المدح والذم

أسلوب المدح والذم يبنى بطريقين أحدهما وضعي والآخر أسلوبي سياقي ليس له ضابط خاص والأول له أفعاله الدالة عليه كأمدح و أذم أو بئس ونعم وتنماز نعم و بئس بدلالتهما على مطلق المدح أو الذم [٣٣] ، نعم قد يطال التقييد هذين الفعلين عن طريق التمييز أو الفاعل نحو نعم عملا عمل زيد [٣٤]. ثم إن نعم و بئس فعلان جامدان لهما في الدلالة على أسلوب المدح أو الذم بنية تركيبية موضوعة [٣٥]:

نعم + فاعل + مخصوص المدح أو الذم

أو نعم + تمييز+ مخصوص المدح أو الذم

نعم للجملة في السياق حذف وذكر وتقديم وتأخير على وفق شروط ليس محل بحثها الآن. إنما الكلام في البنية الصرفية المتعاضدة مع البنية التركيبية التي تفيد مدحا أو ذما من غير هذه الأفعال المخصوصة .

ذكر النحويون أن أسلوب المدح والذم ليس مقتصرا على تلك الفعال بل **يمكن صياغة أفعال دالة على المدح أو الذم من أفعال ليس لها تلك الدلالة المعجمية لكنها تأتي على وفق النسق التركيبي للمدح أو الذم مع التصرف في نظام الصيغة في الموطن المتاح ، فأسلوب المدح والذم يقوم في بناء الفعل على الباب الخامس "ضم ضم" مع ذكر فاعله و مخصوصه بالهيأة التركيبية نفسها** قال ابن هشام : ((وكلُّ فعلٍ ثلاثى صالح للتعجُّب منه فإنه يجوز استعمالُه على فَعُل – بضم العين – إما بالأصالة كـ ((ظَرُفَ وَشَرُفَ)) أو بالتحويل كـ ((ضَرُبَ)) و((فَهُمَ)) ثم يُجْرَى حينئذٍ مُجْرَى نِعْمَ وبِئْسَ : في إفادة المدح والذم)) [٣٦]

فعل من الباب الخامس + فاعل معرفة أو تمييز + مخصوص

وهنا يلاحظ أن الصيغة الفعلية تأتي من وجهين:

١ـ أن يكون الفعل من الباب الخامس أصلا نحو " شَرُف الرجل زيد" .

٢ـ أن الفعل ليس من الباب الخامس وهنا يجب تحويل الفعل إليه ليؤدي الغرض الدلالي نحو نَصَر ينصُر الذي هو من الباب الأول إذا ما أُريد منه المدح يقال: "نصُر الرجل زيد".

والفارق بين الفعلين أن الأول أخذ دلالته من التواشج التركيبي و السياقي أما الثاني فمن الدال الصرفي فضلا عن الدال التركيبي، بمعنى أن البنية العميقة للصيغة ترصد أكثر من تحول ، نعم التحول الذي يمكن رصده فيما جاء على الباب الخامس يكون افتراضيًّا أو تقديريا.

والأمر التقديري لا يقتصر عند ما كان هذا شأنه من الأفعال التي توافق بابها مع صيغة المدح اعتباطا وأنيط بالهيأة التركيبية والسياق **مسؤولية الكشف عن المراد أو المعنى** بل يتعدى الأمر إلى تحكم قانون السهولة في فرض بنية جديدة من شأنها أن تؤسس لسطح آخر يجب اختراقه للوصول إلى البنية العميقة أو البنية الأساس، فالصيغة تتألف من ثلاثة مقاطع قصيرة " ف ـــَ /

ع ـــُ / ل ـــَ " إذ الصامت إذا تبعه صائت ((أدى إلى مقطع مفتوح فإذا سكن قفل المقطع ولذلك كان الغالب في الوقف عندهم [أي العرب] السكون لأنه يؤدي إلى مقطع مقفل، وبذلك يختصر المتكلم في الجهد الذي يبذله جهازه الصوتي ..... والمقطع المقفل الذي يؤدي اختصار الجهد يؤدي في الوقت نفسه إلى اختصار الزمن في نطق الكلمة ولذلك كان إسكان المتحرك متفقا مع طبيعة البداوة التي تميل إلى السرعة في النطق)) (٣٧).

من هنا نلاحظ في صيغ المدح إسكانا لعين الفعل فيتحول الفعل من ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة إلى مقطعين أحدهما طويل مغلق والآخر قصير مفتوح إذ ((يجوز في الفعل بعد تحويله إما إبقاؤه على صورته الجديدة وإما تسكين عينه المضمومة كما يجوز تسكين عينه بعد نقل حركتها))(٣٨).

والكتابة المقطعية للصورة المحولة " ظَرْف" هي : " ظ ـــَ ر / ف ـــَ "

ويبدو أن هذه الصورة لم تكن عامة بل هي لهجت بني بكر بن وائل ، وكثير من تميم وعلة هذا التفريع في لغة بكر بن وائل وتميم هو طلب التخفيف ؛ لأنَّ النطق بصيغة (فَعْلَ) بسكون العين، أخفّ عليهم من صيغة (فَعُل) بضم العين ،إذ الضم على ما يرى سيبويه ثقيل عليهم ، يقول : ((هذا باب ما يسكن استخفافا وهو في الأصل متحرك وذلك قولهم في فخذ فخْذ وفي عضُد عضْد ... وفي كرُم الرجل كَرْم وفي علِمَ علْمَ وهي لغة بكر بن وائل وأناس كثير من تميم))(٣٩) ، وعلى هذا قرئ قوله تعالى((كبُرت كلمة)) (الكهف /٥) بسكون العين جاء في معجم القراءات ((وقرئ كبُرت بسكون الباء وهي لغة تميم وذهب العكبري إلى أن إسكان الباء للتخفيف ... وذكر الزمخشري هذه القراءة وزاد أنه مع اشمام الباء الساكنة الضم وصورة القراءة على هذه كبْرت))(٤٠) ولو لم يسكنوا العين بل تركوها على الضم لترتب عليه أنَّ اللسان ينتقل من الأخف وهي الفتحة إلى الأثقل منه وهي الضمة ،ولهذا اسكنوا الضمة طلباً للتخفيف كما ذكر سيبويه(١٨٠هـ) أو أن بقاء الصائت القصير يشكل مقطعا ثالثا وهو ثقيل كما تقدم .

وهناك تغيير آخر مفاده أن حركة العين بعد التسكين فيما إذا كانت مضمومة تنقل إلى فاء الكلمة فيقال :"فُعْلَ" وقد عزي ذلك لإفادة التعجب والمدح والذم(٤١) **وهو ما يؤشر الحسم الذي يراد له أن يكتنف الصيغة بعد قبولها لداعي الاحتمال** . من هنا كانت الصيغة ذات المقطعين غير المنقولة **ترتهن دلالتها في انصهار القرينة الحالية والبنية التركيبية معا ولا يعول على الصيغة وحدها** لأن تسكين الوسط أو الميل إلى البنية ذات المقطعين الطويل المغلق و والقصير المفتوح جارية في الأسماء أيضا فقد قالوا في "فَخِذ فَخْذ" وهو ما يؤشر على زوال الاختصاص الفعلي كما هو واضح.

على كل حال فبنية المدح والذم تجري تعديلات دلالية و وظيفية على الفعل الذي أريد به المدح تشترك فيها مع نعم في بعضها وتفترق في بعضها الآخر :

١ـ أن الفعل يتحول في دلالته من الخبر إلى الإنشاء غير الطلبي وهو بذلك يشترك مع نعم المدحية وما يترتب على ذلك الانسلاخ من الدلالة الزمنية .

٢ ـ أن الفعل يهجر التصرف ويلازم الجمود ، فلا يأتي منه المضارع والأمر شأنهِ شأن نعم التي تأتي للمدح.

٣ ـ الحفاظ على الدال المعجمي للفعل مع زيادة أمرين أحدهما انشاء المدح أو الذم والآخر الإشعار بالتعجب فهو يزيد على نعم بالتعجب ومن هنا يكون المدح فيها مقيد بقيدين أحدهما مادة الكلمة إذ يكون المدح موجها نحوها فإذا قيل فهم الرجل زيد فكأنما قيل نعم فهما زيد فالمدح بخصوص الفهم بخلاف نعم الرجل زيد فالمدح مطلق لصفاته أجمع [٤٢].

نعم يبقى هنالك احتمال التقييد في حال نعم لبعض الصفات إلا أن المعول عليه عند الشك بين الإطلاق والتقييد مع فقدان القرينة هو الإطلاق بمقتضى قرينة الحكمة إذ المتكلم عادة يقيد كلامه عندما يكون قاصدا التقييد ويتركه إن أراد الإطلاق هذا إن تنازلنا عن دلالتها على مطلق المدح أو عمومه من الوجهة الوضعية و تنازلنا عن اصالة الغموض من جهة أخرى و إلا تقع هذه النتيجة في أول الكلام .

٤ ــ ينفرد فاعل الفعل المحول عن فاعل نعم بأمور منها :

أ ـ صحة وقوع الفاعل اسما ظاهرا خاليا من " ال" نحو " وحسُن أُلئك رفيقا" .

ب ـ كثرة جره بالباء الجارة لفظا نحو حسن بالجار معاشرة .

ج ـ صحة عوده إن كان ضميرا للسابق عليه مع المطابقة تذكيرا و تأنيثا و إفرادا وتثنية وجمعا وصحة عوده على التمييز فيلزم الإفراد والتأنيث شأنه شأن بئس ونعم[٤٣] .

الثالث : صياغة النسبة الاتصافية :

تقدم أن الفاعل في العربية يتصف بإحدى نسبتين أحدهما النسبة الصدورية و أخرى النسبة الاتصافية وهو ما أكدناه في دراسة سابقة أيضا، النسبة الصدوريَّةُ هي التي تحصَلُ من إسنادِ الفعلِ أو ما في معناهُ إلى فاعله على وجهِ الصُدور نحو (ضربَ زيدٌ عمرًا)، فإنّ النسبة الحاصلةَ بين الضربِ وزيد نسبةٌ صُدوريَّة، بمعنى أنَّ الضربَ حاصلٌ منه وصادرٌ عنه.

وهذه التسميةُ التي كانت عُنوانًا لهذا المفهومِ مقتَبسةٌ من تعبيراتِ الأصوليِّينَ عن التركيبِ الذي هذا حاله تمييزًا لها من نسبةٍ أخرى هي النسبة الاتِّصافيَّةُ التي تكمُنُ دلالتُها على حكايةِ الاتِّصافِ القائمة بين المُسنَدِ والمُسنَدِ إليه، يقولُ السيد محسن الحكيم: ((إذا سمعنا القائلَ يقول زيدٌ قائمٌ فإنَّ مفهومَ كلٍّ من زيدٍ وقائمٍ يحضُرُ في الذهن على ربطٍ خاصٍّ يُعبَّرُ عنه في كلامهم بالنِّسبة الحمليَّة، و... إذا سمِعنا قولَهُ قام زيدٌ فإنَّ مفهومَ كلٍّ من قامَ وزيدٌ يحضُرُ في الذهنِ على ربطٍ خاصٍّ يُعبَّرُ عنه بالنِّسبة الصدوريَّة)) [٤٤]

وفي ضوءِ هذا التفريقِ يبدو بيانُ الإمامِ الرازي(٦٠٦هـ) لمعنى إسنادِ الفعلِ إلى الفاعلِ، يقول: ((تارةً يُرادُ به وقوع الفعلِ بقدرةِ الفاعل وتارةً يُعنى به مُجرَّد اتِّصافِهِ. فالأوَّلُ مثلُ قولِكَ: ضربَ زيدٌ والثاني مثلُ قولِك: مرِضَ زيدٌ أو ماتَ زيدٌ، بل قولك: علِمَ الله كذا وقدرَ عليه. وقد يُتصوَّرُ في الفعلِ أن يكونَ مُسندًا إلى فاعلِهِ بالاعتبارينِ جميعًا مثل قولِكَ: قامَ زيدٌ، فإنَّ القيامَ مُسنَدٌ إليه لكونِهِ فعلاً له ولكونِهِ صفةً له وهما مُتغايران. فإنَّ جهةَ الموصوفيَّةَ بالقيامِ مُشارِكٌ للشجر القائمِ على ساقه ولكن من حيث المؤثِّريةِ مغايرة. وبالجُملةِ فلا شكَّ في تغايُر الاعتبارينِ وعدمِ تلازمهما، والحقُّ إمكانُ اجتماعهما ؛ لأنَّ القيامَ وُجِدَ بقُدرتهِ واختيارِهِ. وقد اتَّصفَ بالقيام)) [٤٥]

فالفاعلُ في العربيَّةِ ينتمي إلى قسمينِ من النسبة (من قامَ بالفعل)، وهو ما تُعبِّرُ عنه نسبةُ الصدور. ومن اتَّصفَ بالفعلِ وهو ما تُعبِّرُ عنه نسبةُ الاتِّصاف.

وفي ضوءِ ذلك يُلاحَظُ أنَّ العربيَّةَ حينَ تفقُدُ جهةَ الصُدور أو البادي، أو عندما تضربُ عنه صفحًا، تميلُ إلى إبرازِ المعنى على وفق النسبة الاتِّصافيَّة، ولو بشكلٍ مُتفاوتٍ في مواردها.

ومن أهمِّ تلكَ الموارِدِ ما يبرُزُ في إسنادِ الفعلِ اللازمِ إلى فاعله ، **فالعربيَّةُ تميلُ إلى اللزومِ عندما تفقدُ جهةَ الصدور**، ويُلاحَظُ ذلك جيِّدًا في أفعالِ السجايا نحو ((شرُفَ، وحسُنَ، وعظُمَ، وكبُرَ، فإنَّ قولنا شرُفَ محمدٌ وحسُنَ عليٌّ ونحو ذلك مقصودٌ به نسبةُ الشرفِ والحُسنِ ونحوهما إلى الاسمِ الواقعِ بعدها موقعَ الفاعلِ، **وإنَّ هذه النسبة هي في الواقعِ نسبةُ اتِّصافٍ، لا نسبةُ حدثٍ إلى مُحدَثٍ**، و الاسم الذي يُسمَّى على سبيلِ التجوُّزِ فاعلاً ليسَ إلاّ موصوفًا بالفعلِ. والجملةُ مختلفةٌ اختلافًا واضحًا عن مثل قولنا: ذهبَ زيدٌ، من حيث قيام زيد بالفعل، ومن حيث وقوع الحدثِ في زمنٍ مُعيَّنٍ)) [٤٦] .

ونسبة الاتصاف ترتكز على اللزوم كشرط منحصر لأنها تتقوم بارتباط الفعل بعنصر اسمي واحد وهذا لا يعني أن الفعل اللازم اتصافيا فحسب إذ لا تنافي بين اتَّصافيَّة افعال السجايا اللازمة و صدورية الفعل اللازم الذي ليس له حكاية عن السجية فالاتصافية فيها قيدان أحدهما وجودي وهو أنه من أفعال السجايا والآخر عدمي وهو ليس فيه جهة البادي والصدور، و الصدورية تختلف عنها بالقيد الثاني وعليه فلا تناف .

وعليه يمكن تفسير مجيء أفعال السجايا من الباب الخامس لأنه لازم البتة ولأنها طرف النسبة الاتصافية التي تعتمد اللزوم.

ثم إن بعض الأفعال من غير هذا الباب قد يراد لها أن تحقق النسبة الاتصافية بمعنى أن الفعل يكون سجية للفاعل أو ما يقرب منها وذلك عندما يكون المعنى ثابتا بعد التجدد وذلك بتغيير باب الفعل إلى الباب الخامس نحو فقُه الرجل إذا صار له الفقه طبعا و سجية [٤٧].

الرابع : صياغة الصفة المشبهة :

الصفة المشبهة هي ((اسم مشتق يدل على ثبوت الصفة لصاحبها ثبوتا عاما))[٤٨] وهي تشبه اسم الفاعل لكن الفرق بينهما أنها تفيد ثبوت معناها لمن يتصف بها واسم الفاعل يفيد الحدوث والتجدد النسبي قياسا بالفعل [٤٩].

و إذ تكون من الصفات اللازمة فهي تنحو باتجاه النسبة الاتصافية التي تنبني من الفعل اللازم والفعل اللازم اكثر ما يبنى من بابين الباب الرابع والباب الخامس ولكل باب أوزانه الخاصة به عند بنائها منه وتلك الأبنية يقوى قياسها على ما ذهب إليه غير واحد من الصرفيين ، فمنها ما يختص بالباب الرابع ((فعِل يفعَل)): وهو أفعل ومؤنثه فعلاء نحو أحمر حمراء و فعلان ومؤنثه فعلى نحو عطشان عطشى ، ومنها ما يختص بالباب الخامس((فعُل يفعُل)) : فَعَل ومؤنثه فَعَلَة نحو : بطَل ، بطَلَة و فُعُل نحو جُنُب وهو قليل و فُعَال نحو : شُجاع .و فَعال نحو حَصَان . وهنالك أوزان مشتركة بين البابين : نحو فَعيل ككريم وبخيل وفعِل نحو نجِس وحَزِن ، وفعْل نحو ضَخْم و سَبْط وفُعْل نحو صُلْب و حرٌّ وفاعل نحو نحو طاهر و فان [٥٠].

وقد اشرنا فيما سبق إلى أن الأفعال التي ليس من هذا الباب كما أريد لها البناء على الصفة المشبهة فيجب أن تحول على الباب الخامس لأنه نص في اللزوم كما هو واضح ثم تبنى منه الصيغة وهذا لا يعني أننا عندما نريد الصفة المشبهة يجب أن نجري تحويلا حسيا في الفعل ثم نأتي بالصفة بل إن هذه العملية تكون تقديرية لا غير تلحظها الخبرة اللغوية .

الخامس : الثراء اللغوي :

إن الثراء اللغوي له طرق متكثرة في العربية ، كالترادف وتعدد الأنماط التركيبية على المستوى القواعدي الذي يجعل المتكلم في مندوحة من اختيار النمط التعبيري الذي يؤدي الغرض نفسه أو يؤديه مع الفارق الهامشي ، ولعل الأبواب الصرفية لها حظ من الاسهام في التنمية اللغوية التي من شأنها أن تغطي جوانب متعددة من المعنى إما على سبيل التباين الدلالي مع الحفاظ على مادة الكلمة المتمثلة في صوامتها ، وإما على سبيل التفاوت الدلالي مع الحفاظ على المادة أي الحفاظ على الصوامت نفسها و في هذا الحال تبقى البنية المقطعية نفسها و إنما التغير في شكل صوت العلة أي نصف الصائت .

فإذا رجعنا إلى المدونة المعجمية أو التفسيرية فإننا نجد رصدا لتعدد المعنى في ضوء الاختلاف الناتج عن تغير الباب[٥١] من ذلك ما جاء في كلمة (نعبد) فإنها إن كانت من الباب الأول كانت بمعنى الخضوع والتذلل أما إذا كانت من الباب الرابع فهي بمعنى يأنف يقول ابن خالويه ((عَبَدَ

يَعبُدُ عبادة فهو عابد ... والعبادة في اللغة التذلل والخضوع تقول العرب أرض معبدة مذللة ... و أما عَبِدَ يَعبَدُ فمعناه أنف يأنف قال الشاعر :

وأعبَد أن تهجى كليب بدارم

أي آنف)) (٥٢)

فهنا كانت الدلالة على نحو من التباين الذي يمكن إدخاله في مجال التضاد إذ الفعل آنف ـ وإن كان يحمل مؤشرا لنفي الذل وهو ما يمثل جوهر دلالة العبادة ـ يتضمن معنى وجوديا يمثل الفعل النفساني في إباء العبودية ، وبذلك يفترض بالباب تغير في أصل المعنى .

وقد يحتفظ الفعل بالمجال الدلالي نفسه إلا إنه يختلف المعنى الهامشي بين الباب والآخر من ذلك كلمة لبس فإنها إن كانت من الباب الثاني فهي تعني الاختلاط في الصفات و إن كانت من الباب الرابع فهي تعني لبس الثياب يقول ابن عاشور:((واللبس خلط بين متشابهات في الصفات يعسر معه التمييز أو يتعذر .... ويُطلق على اختلاط المعاني وهو الغالب ، وظاهر كلام الراغب في «مفردات القرآن» أنه هو المعنى الحقيقي ، ويقال في الأمر لُبسةٌ بضم اللام أي اشتباه .... وفعله من باب ضرب وأما فعل لبس الثياب فمن باب سمِع)) (٥٣).

لذلك نجد القرآن يميز بين الاستعمالين فحيث أراد الأول قال ((وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)) [البقرة/٤٢، ٤٣] وقال ((يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)) [آل عمران/٧١] وقال: ((وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ)) [الأنعام/٩]، وحيث أراد الثاني قال ((يَلْبَسُونَ مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُتَقَابِلِينَ)) [الدخان/٥٣] بناء على رواية حفص المثبتة في المصحف إذ قد رصد لهذه الآيات قراءات أخر لا تتم معها الدلالة على المطلوب .

كذلك الفعل حسب فإنه إذا كان من الباب الأول أتي بمعنى عد وأحصى و إذا كان من الباب الرابع فإنه يأتي بمعنى ظن يقول الفيومي :المصباح المنير في مصباحه : ((حَسَبْتُ الْمَالَ حَسْبًا مِنْ بَابِ قَتَلَ أَحْصَيْتُهُ عَدَدًا وَفِي الْمَصْدَرِ أَيْضًا حِسْبَةً بِالْكَسْرِ وَحُسْبَانًا بِالضَّمِّ وَحَسِبْتُ زَيْدًا قَائِمًا أَحْسَبُهُ مِنْ بَابِ تَعِبَ فِي لُغَةِ جَمِيعِ الْعَرَبِ إلَّا بَنِي كِنَانَةَ فَإِنَّهُمْ يَكْسِرُونَ الْمُضَارِعَ مَعَ كَسْرِ الْمَاضِي أَيْضًا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ حِسْبَانًا بِالْكَسْرِ بِمَعْنَى ظَنَنْتُ وَيُقَالُ حَسْبُكَ دِرْهَمٌ أَيْ كَافِيكَ وَ أَحْسَبَنِي الشَّيْءُ بِالْأَلِفِ أَيْ : كَفَانِي))(٥٤).

وما دمنا نفترض المدونة مصدر الدراسة فمشروعية المساءلة للكتابة العربية تكون حاضرة في تكون الدلالة وفرزها بصورة واضحة ، بعدِّ الكتابة عنصرا فاعلا في منح الباب هويته المستقلة ، على أساسها وبحسب معطيات دلالة الباب المستقلة يتراءى للعيان قصورها في تأدية معناه فغالبية الكتابات تهمل خصوصيته لما تكون عليه من إقصائية الحركة بعد افتراض عروضها على الحرف

، فضلا عن غول التصحيف الذي يستحضر معها بقوة ، و إذ يهون أمره في فعلية الكتابة اليوم لما رافق الباب من اندثار خصوصيته كما الإعراب الا إن افتراض التفكير الصرفي من خصوصيات الباب يفتح بابا للحكم على ضياع الكثير من المعاني ولو على مستوى الهامش ، أو افتراض أن المعنى الخاص للباب بحسب موضوعة البحث قليل لا يشكل علامة فارقة في المناخ اللغوي ، وهو ما يساعد عليه استقراء المعجم في ما رصد لنا من دلالات خاصة التي لا يخلو بعضها من استظهارات ذاتية تكونت نتيجة الرغبة في اضفاء الخصوصية لدواع يضيق ذكرها الآن أو من استظهار بريء لا يعدو أن يكون مقاربة أو نتاج فهم له ما يؤسس له بحسب متبنيات صاحبها المسبقة كما هو واضح ، هذا إذا أغمضنا النظر عن المنهجيات التي تصر على إرجاع المعاني المتكثرة إلى أصل واحد كمحاولة ابن فارس في مقاييسه وحسن مصطفوي في التحقيق في كلمات القرآن .

الخاتمة:

ـــ كشفت الدراسة فاعلية الأبواب في البنية اللغوية وإسهامها في تعالق الهيأة الإفرادية مع الهيأة التركيبية ومدى تحقيق النسبة الانعكاسية في نظام العربية .

ـــ تأتي أهمية معرفة الأبواب في الضبط اللغوي على مستوى التضييق في طريقة اللفظ المستعمل كالتضييق الحاصل في احتمالية حركة العين كما في الباب الخامس أو على مستوى الصياغة الصحيحة للأبواب الصرفية التي من شأنها أن تؤدي أغراضا دلالية كصياغة الصفة المشبهة واسمي الزمان والمكان. وهو معطى يؤسس لمعيارية متعسرة التطبيق في خضم انفلات الاستعمال وفردانيته من زمام الضبط الرياضي إلا أنه يبقى مفتاحا تحليليا تسبر فيه نصوص تلك المدة على أقل تقدير.

ـــ بينت الدراسة أن الأبواب في ضوء المعطيات اللغوية المدونة وتوثيق لهجاتها يتسع مجالها لعدد يربو على ما افترضته الدراسات الصرفية وهو معطى التحديد السداسي للأبواب على أن الزائد على هذه الستة يخرج على تداخل اللغات ـ وهو ملمح له ما يبرره وصفيا ـ استشعره اللغويون عموما ، الا إنهم حصروه في نطاق ضيق يساءل بعده عن عدد التداخل الذي أهملته المدونة المعجمية ونصوص الاستشهاد بعد ضياع الأصول الأولى ؛ إذ لو قدر لها أن تضبط ربما كانت القسمة العقلية نافذة بالكامل ، فضلا عن فاعلية المعطيات الصوتية الحديثة بتغيير الجهاز المفاهيمي للباب بالمساس في أصل ثلاثية الأجوف في ضوء تصوره للصوائت وفي ضوء افتراض الأصل المرفوض ؛ إذ يشكل بعدها إدراجه في باب من الأبواب الستة بل التسعة ما يقتضي أعادة النظر رأسا في عددها بعد الاعتذار من مسلك التعليم المدرسي .

ـ يشكل الباب هيأة أو صيغة لها من القوة حظوة التكوين التركيبي لمجموعة من الأنماط الدلالية كدلالة المغالبة أو بناء الهيأة التركيبية لأسلوب المدح أو الذم المشرب بالتعجب، وهذه الفاعلية قد تكون على نحو من الوضوح الدلالي أو تكون بشكل القرينة التي أسميناها بقرينة الباب .

ـ وكذلك تتيح معرفة الأبواب الصرفية القدرة على بناء النسبة الاتصافية وذلك بطريقة التحويل إلى الباب الخامس الذي من أظهر خصائصه اللزوم والاتصاف. ومما ينبني على هذه النسبة بناء الصفة المشبهة لأنها تتقوم بالاتصاف كما تبين.

ـ يسند للأبواب إسهام في الثراء اللغوي عن طريق اختلاف حركة عين الفعل وذلك الثراء إما أن يكون منتجا لدلالة زائدة على الدلالة الأصلية للفعل أو أن يأتي بدلالة مغايرة وهو معطى له مجاله في المدونة العربية غير أنه تقف أمامه إشكاليات كثيره أهمها إشكالية الكتابة في مجال التوثيق لواقعها المفترض ، أو لديمومتها والنسج على منوالها فضلا عن كون الاطمئنان لها يقصي القراءة واللهجة في كثير من جوانبه لكنه يبقى جانبا ملحوظا تتأتى أهميته في قراءة التراث بنصوصه ونسج معارفه اللغوية .

الهوامش والمصادر:

[١]) ينظر : المهذب في علم التصريف ، د صلاح الفرطوسي ود هاشم طه شلاش : ٢٩٠ ـ ٢٩١ .

[٢]) ينظر : شرح المفصل ، ابن يعيش : ٣ /٤٥٠ .

[٣]) المصدر نفسه : ٤٤٨/٣ .

[٤]) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي الاسترابادي : ١ / ٥١ ، ٨٣ .

[٥]) المزهر، السيوطي: ٢/ ٣٨ .

[٦]) المحتسب ، ابن جني : ٢ / ٥ .

[٧]) ينظر: شرح التصريح ، خالد الأزهري : ٢/ ٢٥ ـ ٢٦ .

[٨]) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، د خديجة الحديثي : ١٩٧ .

[٩]) ينظر : اللغة ، فندريس : ١٠٥ ـ ١٠٩.

[١٠]) علم اللغة ، د علي عبد الواحد وافي : ١٠٧ ـ ١٠٨ .

[١١]) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، د محمود السعران : ٢٢٦.

[١٢]) علم اللغة : ١٠٦ .

[١٣]) المصدر نفسه: ١٠٦ ـ ١٠٧ .

[١٤]) شرح شافية ابن الحاجب : ١ /٨ .

[١٥]) وصف اللغة العربية دلاليا ، د محمد محمد يونس علي :٢٤٧ .

[١٦]) شرح شافية ابن الحاجب : ١/ ٥٣ .

[١٧]) المعجم الوسيط : ٦٥٧ مادة (غلب) .
[١٨]) شرح شافية ابن الحاجب : ١/ ٥٣.
[١٩]) شرح النظام ، الحسن بن محمد النيسابوري : ٥٣ .
[٢٠]) شذا العرف ، أحمد الحملاوي : ٢٨
[٢١]) المصدر نفسه : ٣١ .
[٢٢]) شرح النظام : ٥٣ .
[٢٣]) شرح شافية ابن الحاجب : ١ / ٥٣ .
[٢٤]) ينظر : دروس في علم الأصول ، محمد باقر الصدر (الحلقة الثانية): ١/ ٩٤ .
[٢٥]) ينظر : الصحاح : ١ / ١١٢ ، والمزهر ١/ ٢٦٦ ، و تاج العروس : ٢ /٢٧٧ مادة (حسب) .
[٢٦]) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٣ / ٥٨ .
[٢٧]) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية ، د عبد الصبور شاهين : ١٩٢ .
[٢٨]) شرح المفصل : ٣ / ٤٤٨ .
[٢٩]) المصدر نفسه / ٣ / ٤٤٨ .
[٣٠]) شرح شافية ابن الحاجب : ١ / ٨٥ .
[٣١]) ينظر : شرح النظام : ٥٠ .
[٣٢]) القاموس المحيط : ١٠١٧ مادة (خصم) .
[٣٣]) ينظر شرح التصريح : ٢ / ٨٣ .
[٣٤]) ينظر النحو الوافي ، عباس حسن : ٣ / ٣٦٨ ـ ٣٦٩ .
[٣٥]) ينظر : شرح التصريح : ٢ / ٨٣ .
[٣٦]) أوضح المسالك ، ابن هشام الأنصاري : ٣ / ٢٨٠ .
[٣٧]) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، د حسام النعيمي : ٢٢٠ .
[٣٨]) النحو الوافي : ٣ / ٢٨٧
[٣٩]) الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون : ٤ / ١١٣ .
[٤٠]) معجم القراءات ، د عبد اللطيف الخطيب : ٥ / ١٥٤ .
[٤١]) النحو الوافي : ٣ / ٣٨٧ .
[٤٢]) ينظر : المصدر نفسه : ٣ / ٣٨٨ .
[٤٣]) ينظر :المصدر نفسه : ٣ / ٣٨٨ .
[٤٤]) حقائق الأصول ، محسن الحكيم : ١/ ٢٢ ـ ٢٣ .)
[٤٥]) نهاية الإيجاز، الرازي: ١٥١ ـ ١٥٢.
[٤٦]) نحو الفعل ، د عبد الستار الجواري : ٦٩ .
[٤٧]) ينظر تاج العروس ١٦ / ٤٥٦ .
[٤٨]) النحو الوافي : ٣ / ٢٨٤ .
[٤٩]) معاني الأبنية ، د فاضل السامرائي : ٤١ .

[٥٠]) ينظر : شذا العرف : ١٢٤، و المهذب في فن التصريف : ٢٥٣ ـ ٢٥٤ .

[٥١]) ينظر : الصوائت والمعنى ، محمد محمد داوود : ٤٩ ـ ٥٠ .

[٥٢]) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، ابن خالويه : ٣٧ ـ ٣٨.

[٥٣]) التحرير والتنوير ، ابن عاشور : ١ / ٤٧٠ ـ ٤٧١ .

[٥٤]) المصباح المنير ، الفيومي : ٥٢ .

المصادر :

١. أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم ودراسة، د. خديجة الحديثي، ط١، مكتبة لبنان، ناشرون، ٢٠٠٣م.

٢. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، ومعه كتاب عُدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت.

٣. تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف السيد محمد مرتضى الحُسيني الزبيدي (١٢٠٥هـ)، تحقيق عبد الستار أحمد فرج، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ– ١٩٦٥م.

٤. التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور، تأليف محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للطبع، ١٩٨٤.

٥. . حقائق الأصول، تأليف السيد محسن الحكيم، ط٥، مطبعة الغدير، قم، ١٤٠٨.

٦. الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، د حسام سعيد النعيمي ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٨٠ م .

٧. دروس في علم الأصول ، السيد محمد باقر الصدر ، دار الأضواء ط ٢ ، ١٤٣٠ هـ ـ ٢٠٠٩ م.

٨. شذا العرف في فن الصرف، تأليف الأستاذ أحمد الحملاوي، ط٢، مؤسسة أنوار الهدى للطباعة والنشر، قم– إيران، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.

٩. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تأليف الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م .

١٠. شرح شافية ابن الحاجب، تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان ، د.ت.

١١. شرح المفصَّل، موفَّق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق أحمد السيد، وسيد أحمد، وإسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر.

١٢. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيَّة، تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٨هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطَّار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، ١٤٠٧هـ .

١٣. الصوائت والمعنى دراسة دلالية ومعجم ، د محمد محمد داود ، دار غريب ، القاهرة ،٢٠٠١ م .

١٤. علم اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، ط٤، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، ١٣٧٧هـ– ١٩٥٧م.

١٥. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران، دار النهضة العربية، بيروت– لبنان، د.ت.

١٦. القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ)، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.

١٧. كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، تأليف أبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه ، دار التربية للطباعة والنشر ، د ت .

١٨. كتاب سيبويه، تأليف أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، (د. ت).

١٩. اللغة، جوزيف فندريس، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة– مصر، ١٩٥٠م.

٢٠. المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها تأليف أبي الفتح عثمان بن جني تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة ١٤١٥ هـ ١٩٩٤

٢١. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تأليف عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه وصحَّحه وعنونَ موضوعاته وعلَّق حواشيه محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجّاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، د.ت.

٢٢. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي ، مطبعة التقدم العلمية ط١ ، مصر ١٣٢٢هـ .

٢٣. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجّار، دار الدعوة، استانبول– تركية، ١٩٨٩م– ١٤١٠هـ.

٢٤. المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي ، د عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة بيروت ،١٤٠٠ هـ ـ١٩٨٠ م .

٢٥. نحو الفعل، تأليف د. أحمد عبد الستار الجواري، طبعة جديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت– لبنان، ٢٠٠٦م.

٢٦. النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المُتجدِّدة، تأليف عباس حسن، مصر دار المعارف ، د ت.

٢٧. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تأليف الفخر الرازي، تحقيق ودراسة بكري شيخ أمين، ط١، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، ١٩٨٥م.

٢٨. وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية (دراسة حول المعنى وظلال المعنى) ، د . محمد محمد يونس علي ، منشورات جامعة الفاتح ١٩٩٣ م .

Doors Triple act
in the data and study area

M.M. Murtaza Jalil Taher
Dhi Qar University / Faculty of Islamic Sciences

Abstract:

Try in this study can give a clear picture on the doors and the different linguistic levels and the statement of its impact on communication and connotations industry, according to morphological Code, and Maatih her from the field in Altvkraallgoa with evoke examine assets data doors and re-considered approach touch her subject dealing the Principles of Scientific Research .

key words: (the doors، Section ، Original semantic ، Original verbal ،The ultra)